

الفصل الرابع

المعاملات المالية والتجارية فى اسواق فاس

أولاً: المقايضة

ثانياً: النقود

ثالثاً: الصكوك والحوالات

رابعاً: الموازين والمكاييل والمقاييس

خامساً: الأسعار

سادساً: الاحتكار

سابعاً: الضرائب والمكوس

ازدهرت أسواق مدينة فاس بفضل النشاط الكبير لحركة البيع والشراء فى تلك الأسواق المتعددة . وحيث أن الحركة التجارية ارتبطت بالمعاملات المالية فإن أساليب البيع والشراء وما يرتبط بها من مفايضة أو نقود وصكوك وغيرها خضعت لتنظيم الدولة تنظيماً جيداً ، بحيث صارت الحركة التجارية ومعاملاتها المالية تسير بأسلوب يقوم على النظام الذى وضعته الدولة لمواجهة أية انحرافات سواء فى عمليات المفايضة أو استخدام النقود أو الصكوك مع التأكيد على محاربة الغش ومراقبة دار سك النقود بالدولة .

وقد قام حكام بنو مرين بالعمل على تطوير الحركة التجارية وما ارتبط بها من معاملات مالية من خلال تعيين من يراقب الأسعار والموازن والمكايل والمفاييس حتى يستقيم العدل والانضباط فى أسواق مدينة فاس ، والضرب على أيدي المخالفين وفحص شكاوى الناس ضد التجار أو ضد بعضهم البعض .

ومع اتساع نشاط الحركة التجارية فى مدينة فاس ظهرت بعض الحالات من الاحتكار من خلال احتكار بعض التجار لبعض السلع بهدف رفع أسعارها ، فتدخلت الدولة للقضاء على هذا الاحتكار لما فيه من أضرار بمصالح المستهلكين والتأثير على العدالة والانضباط المطلوبين لتسيير الحركة التجارية والمعاملات المالية على أحسن صورة تراها الدولة.

ومن الطبيعى أن يكون للدولة موارد من هذه الأسواق حيث تحصل منها على الضرائب من التجار مقابل حمايتهم والسهر على أمنهم والضرب على يد المفسدين فى الأسواق سواء كانوا لمصوص أو تجار، إلى جانب ما تحصل عليه الدولة من مكوس على السلع الواردة إلى الأسواق وكل هذا يمثل مورداً من موارد الدخل التى حرصت الدولة المرينية على جمعها لتيسير شئونها. وفى البداية تقوم برصد وسائل التعامل فى أسواق مدينة فاس

أولا :المقايضة

تعددت وسائل التعامل فى أسواق مدينة فاس ومن بين هذه الوسائل التعامل بالمقايضة فى تلك الاسواق والمقايضة تعنى مبادلة سلع وبضائع بأخرى فالطعام كان يقايض بالزيت وتكون القيمة المحددة لسعر الطعام مساوية للقيمة المحددة لسعر الزيت .^(١)

كما سئل فقهاء فاس عن سعر البهيمة الصحيحة يقصد البقرة غير المذبوحة وتباع بالطعام اى مقابل الحبوب إلى اجل برسم الذبح فقالوا بجواز ذلك .^(٢) كما يجوز بيع اللحم بالطعام.^(٣)

كما كان الحوت والسماك يقايض أيضا بالشعير والعصير فيكتال الشعير ليحدد ثمنه ويتم وزن العصير أيضا ليحدد ثمنه ، واخيرا يوزن الحوت ويحدد السعر وعلى هذا التحديد للسعر تتم عملية المقايضة .^(٤)

وأشار الونشريسي أيضا إلى عملية المبادلة والمقايضة بالأسواق من خلال مبادلة البيض بالنخال وذلك لانهما من باب الطعام بالطعام، فأورد مثلا للمقايضة لأجل عندما اشترى رجلا قمحا من آخر لأجل بثمان محدد ، فلما جاء الأجل أخذ الدائن زيتا عوضا عن القمح .^(٥)

فكان نجار المكناس المتجولين يستبدلون مكناسهم بالنخالة أو الرماد أو الأحذية القديمة ويبيعون النخالة إلى البقارين، والرماد إلى منظفى الخيوط والاحذية إلى الاسكافيين .^(٦) وأورد الونشريسي نازلة توضح جواز اقتضاء الطعام من ثمن الطعام والذي يبيع بالأجل فلا بد أن يكون من نفس صفة الطعام .^(٧)

وأشار الوزان إلى إن التعامل بالمقايضة لم يكن يتم فى أسواق مدينة فاس الداخلية وإنما تعدى الأمر إلى المعاملات الخارجية مع أسواق السودان الغربى ، وأسواق المدن الأوروبية مثل جنوا والبندقية . فكان يتم مقايضة الملح مقابل التبر وأيضا النحاس مقابل الأسلحة وهذا النظام لم يكن قائما لعدم وجود النقود وإنما لنقص الكميات المسكوكة وأيضا

(١) الونشريسي: مصدر سابق جـ ٥ ، ص ٢٣٨ .

(٢) المصدر السابق: جـ ٦ ، ص ١٢٥-١٢٦ .

(٣) المصدر السابق: جـ ٥ ، ص ١٠٤ .

(٤) المصدر السابق والجزء، ص ٣٦ .

(٥) المصدر السابق ، جـ ٥ ص ٢٥ ، ٢٣٨ جـ ٦ ص ٧٥ ، جـ ١٠ ص ٤٣٦ .

(٦) الوزان: مصدر سابق ، ص ١٩١ .

(٧) الونشريسي : المعيار جـ ٥ ، ص ٩٠ .

لانتشار الدراهم والدنانير المغشوشة. (١) وكانت السلع التي يتم مقايضتها كما ذكر الوزان لها قيمة سعرية وعلى أساس هذه القيمة تتم المقايضة .

ثانيا : النقود

تعد النقود من أهم المظاهر الاقتصادية بالمغرب ، وخاصة مدينة فاس المرينية حيث انها تشكل مورد رئيسي للدولة من حيث التجارة الداخلية أو الخارجية ، لذلك حظيت باهتمام ملوك بني مرين الذين عملوا على تنظيمها وادارتها ووضع علامة للسلطان للدلالة على جودتها وثبات عيارها . (٢)

وقد وجد بمدينة فاس خلال حكم الموحدين دارين للسكة *الأولى بعدوة القرويين والأخرى بعدوة الأندلسيين . وظلت على ذلك إلى أن قام الخليفة أبو عبد الله الناصر بن المنصور الموحدى (٥٩٥-٦١٠ هـ / ١١٩٩-١٢١٣ م) بنقلهما إلى دار بناها بقصبة فاس عام ٦٠٠ هـ / ١٢٠٣ م (٣)

وبقيام دولة بني مرين أمر يعقوب بن عبد الحق (٦٥٦-٦٨٥ هـ / ١٢٥٨-١٢٨٦ م) المؤسس الحقيقي للدولة بإقامة دار للسكة في البلد الجديد أي فاس الجديد وبذلك نقلت دار السكة من قصبة فاس القديم إلى موقعها بالمدينة الجديدة بالقرب من دكاكين الصاغة وقصر السلطان . (٤)

(١) الوزان : مصدر سابق ، ص ١٩١ ، عثمان المنصوري : مرجع سابق ، ص ١١١ ، ١١٣

(٢) ابن أبي زرع : الأنيس المطرب ، ص ٤٨ ، الجزائى : مصدر سابق ، ص ٤٤ ، ابن خلدون : المقدمة ص ٢٢٦ .

*السكة : هي اسم للطابع الذي يختم به على الدنانير والدراهم فهي مظهر من مظاهر سلطة السلطان أو من ينوب عنه . للمزيد انظر . المقرئزي : النقود الإسلامية (شذور النقود في ذكر النقود) ص ٦٩ ، صالح بن قرية : مرجع سابق ، ص ١٣٠ . والمسكوك : هو الذهب المصفى الذي اتخذ شكلا معيناً ليتخذ نقوداً . للمزيد انظر السبتي : أثبات ما ليس منه بد لمن أراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمد ، دراسة محمد الشريف ، المجمع الثقافي ١٩٩٩ ، ص ١١٠ .

Hazard: The Numismatic History of Late Medieval North Africa, New York 1952, p14.

(٣) ابن أبي زرع : مصدر سابق ، ص ٤٨ ، ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١١١ .

(٤) ابن الحكيم: مصدر سابق، ص ١١١ ، عثمان إسماعيل : مرجع سابق، ص ٢٤٧ .

فكانت الدار تابعة للسلطان وهى عبارة عن بناية تحيط بساحة مربعة تشتمل على
غرف صغيرة يشتغل فيها العمال وفى وسط الساحة مكتب مخصص لأمين الدار
ومعاونيه. (١)

العاملون بدار السكة

من أهم الوسائل التي قام بها الحكام المرينيون للمحافظة على دار سك النقود من العش
هى تعيين العاملين بدار السكة كالناظر أو الأمين الذي يقوم بالإشراف على عملية السك
ومراقبة صياغة الحلى ويجب أن يكون عالما بالصنعة كتميز النقود وأوصاف المعادن ، وما
يصلحها وما يفسدها وأسباب غشها وما يزيله ، وأن يكون على دراية بأنواع الخطوط. (٢)

وكان من أهم من شغل هذا المنصب عبد الحكيم على بن محمد المديونى الكمى وذلك
عام (٦٧٤هـ-١٢٧٥م) وذلك في عهد السلطان يعقوب بن عبد الحق إذ عين ناظرا لدار
السكة المركزية بفاس الجديد واشتغل بمنصبه هذا لمعرفة باللقود وما يتعلق بها وأقام في هذا
المنصب نحو خمسين عاما . (٣)

ولضمان شرعية الدراهم والدنانير التي تصدر من دار السك والتأكد من سلامتها
سواء من حيث جواز العيار او الوزن ، لابد أن يكون الأمين رئيس له السلطة المباشرة على
العمال في الدار فكان دائم الوجود فيها فيحضر فتحها والختم عليها عقب الانتهاء من
الأعمال. (٤)

ويعمل بدار السك أيضا العدول وهم شاهدى عدل يعينهما الناظر ولا بد من معرفة
كل واحد منهم بما يطرأ من المطالب ، ويكونا عالمين بما يشهدان فيه وإلا كانوا سببا لإضاعة
الأموال واختلال الأحوال ، ويقومون بتحذير السكاكين أن يطبعوا ديناراً أو درهماً إلا

(١) الوزان : مصدر سابق، ص ٢٨٣ ، محمد المتونى : ورقات ، ص ١٠٠.

(٢) ابن الحكيم:مصدر سابق، ص ١١٢ ، ١٥٠.

(٣) ابن الحكيم:مصدر سابق، ص ١١٢ ، ١٥٠.

(٤) عبد الرحمن فهمي محمد: موسوعة النقود العربية وعلم التعميات فجر السكة العربية ، دار الكتب ، ط ١ ،
١٩٦٥، ص ٢٣٦ ، صالح بن قرية : المسكوكات المغربية من الفتح إلى سقوط دولة بني حماد ، المؤسسة
الوطنية للكتاب ، الجزائر ، ١٩٨٦ ، ص ١٣ .

بمعاونتيهما مع مراعاة طبعها وختمها بخاتم السلطان ، ومن شهود العدول الذين كانوا فى مدينة فاس الفقيه يوسف بن أحمد بن محمد بن يوسف الشبوكى الحسن الفاسى . (١)

وبجانب الأمين والعدول وجد الفتاح ويعرف بالنقاش وهو من يقوم بوضع الرسم الذى ستسك عليه العملة النقدية ويكتب نصها وهذه العملية تعتبر أساس عمل دار السكة. فالفتاح لابد أن يكون بارع الخط امينا ومحترما لما يكتب على الدينار او الدرهم . (٢) أيضا كان هناك السكاكون الذين يتألفون من ثلاثة عناصر وهم المعلمون والعمالون والمتعلمون ، وكان لهم مهام كثيرة منها تسلّم معدن الذهب والفضة والنقود المراد اعادة سكها ، ووزنها وتحقيق الدنانير والدراهم والإشراف على طبعها وضربها والتدقيق فى اشكالها واوزنها وعايرها. (٣)

ووجد أيضا العديد من العاملين بدار السكة منهم الخلاص وهو الذى يقوم بتصفية وتخليص المعادن من أية شوائب بها ، والسباك الذى تنحصر مهمته فى صهر المعادن وتحويلها إلى سبائك ، والمداد الذى يقوم بتحويل السبائك الى صفائح محكمة جاهزة للطبع ، والضراب أو النقاد يقوم بتحويل قطع السبائك إلى قطع مضبوطة لانتاج الدنانير والدراهم والضرب على الأجزاء المستديرة من كل معدن منها . (٤)

على أية حال لقد ساعد توافر المواد الخام اللازمة من ذهب وفضة ونحاس على قيام عملية سك العملة بمدينة فاس. (٥)

وقد ساعد على انتظام سك العملات بدار السكة المرينية هى قيام بعض سلاطين بنى مرين بإرسال الاموال لشراء المواد الخام الخاصة بها . فقام السلطان ابوالحسن المرينى (٧٣١-٧٥٢هـ/١٣٣١-١٣٥١م) بإرسال الف دينار من الذهب المطبوع وألف أوقية من

(١) المقرئ: مصدر سابق ج ١ ، ص ٢٩٢ ، رشيد السلامى: قراءة فى النقود المرينية ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط العدد ٢٣ ، ١٩٩٩ ، ص ١٨١ ، محمد المنونى ، ورقات ، ص ٩٣ .

(٢) ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١١٥- ١١٧ عبد الرحمن فهمي : مرجع سابق ، ص ٢٣٩ ، رشيد السلامى : مرجع سابق ، ص ١٨٩ .

(٣) ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١١٧- ١٢٠ ، رشيد السلامى : مرجع سابق ، ص ١٨٩ ، عبد الرحمن فهمي : مرجع سابق ، ص ٢٣٧ .

(٤) رشيد السلامى : مرجع سابق ، ص ١٨٩ ، عبد الرحمن فهمي : مرجع سابق ، ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٥) ابن الحكيم: مصدر سابق ، ص ١١٣، ١١٤، ابن خلدون: السقنمة ص ٣٢٤، محمد المنونى: ورقات فى الحضارة ص ١٣٢ ، صالح بن قرية ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

الدرهم المطبوعة للنظر وشاهدي العدل لشراء التبر والحلى والفضة اللازمة لعملية السك ، وكان ربحها يتم المحاسبة عليه في نهاية كل عام . (١)

وقد لعب المحتسب دورا كبيرا في مراقبة دور السكة والعمل على تنظيمها وادارتها وان ظهرت حالات غش في الدراهم والنقود يبحث عن أحدثها ، فإذا ظفر به أناله اشد العقوبة ويطاف به بالاسواق لينكله ويشرد به من خلفه. (٢)

وقد اختلفت النقود من حيث السك والوزن مع قيام الدولة المرينية فوجدت عملات اجنبية ومغربية مما أدى إلى وجود حالة من الفوضى في قيمة النقود والمعاملات المالية . فعمل سلاطين بني مرين على مراقبة دور السكة ومنع حالات الغش حيث قام السلطان يعقوب بمنع قبول العملات الاخرى كالحفصية والمردنشية* والجنوية* والبجائية* ان لم تكن على قدر السكة المحلية وجودتها وذلك للحفاظ على قيمة العملات المحلية من العملات الاقل قيمة. (٣)

وكان لتعدد دور السكة المرينية في فاس وسجلماسة وسبتة وتلمسان وانتشار النقود الاجنبية أكبر الأثر في رواج التجارة لكن هذا لم يمنع ظهور عمليات التزوير والفوضى في قيمة النقود والمعاملات بالاسواق لاختلاف الوزن وقد استفاد من هذا الأمر الصرافون. (٤)

وقد بذل سلاطين بنومرين جهودا كبيرة وقاموا باجراء اصلاحات كبيرة لتحقيق وزن العملة سواء الذهبية او الفضية، فحرص يعقوب بن عبدالحق على إزالة أسباب خلاف التداول فانقضى من الدراهم المتعددة المطروحة في الاسواق ، والواقدة من بلاد المغرب والأندلس أحسنها والأكثر شيوعا وانتشارا . (٥)

(١) ابن الحكيم: مصدر سابق، ص ١٣٨ .

(٢) الوتشريسى: المعيار ، ج٦ ص ٤٠٧ .

* المردنشية : نسبة إلى محمد بن سعد بن مردنيش بمدينة مرسية . للمزيد انظر ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق ، ص ٦٣ .

* الجنوية : عملات سكنت بمدينة جنوة الايطالية ، * البجائية : عملات سكنت بمدينة بجاية بالجزائر . للمزيد انظر ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١٤٩ .

(٣) إبراهيم حركات: مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

(٤) ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١٤٩ ، العمري : مصدر سابق ، ص ١٢٦ .

(٥) محمد المنونى : مرجع سابق ، ص ٩٨ ، رشيد السلامى : مرجع سابق ، ص ٢١٨ .

وهو الدرهم المحمدي نسبة إلى محمد الناصر المحمدي (٥٩٥-٦١٠هـ / ١١٩٨-١٢١٣م) وأصدر قراراً يقصر التعامل بها في الأسواق المرينية فقط. (١)

وخلال حكم السلطان أبي فارس عبدالعزيز (٧٦٧-٧٧٤هـ / ١٣٦٥-١٣٧٢م) كثرت أعمال التزوير في العملة ، فقام بأجراءات لاييقاف ذلك فأمر برفع يد اليهود عن أعمال الصرف والصياغة ، واحضر اليهود الذين سبكوه وهددهم واستبرأ أمرهم. (٢)

وقام السلطان أبو الحسن المريني بمحاربة عملية غش النقود ، حيث قام بجمع الفقهاء بفاس وخطبهم بالمشاركة مع الدولة للتصدي لهذه النقود الفاسدة ، فقال "قى بعض القضاة والفقهاء المزكين الذين يتولون قبض الزكوات ، فأنتم أعلم بهم وفي رفع الأمور التي تبلغكم وماتعم به المفاسد ، وكهذه الدراهم الناقصة التي يدخل على الناس بسببها الفساد " . (٣) فالدرهم الدخلى الذى انتشر كان يقل عن درهم الكيل الشرعى بخمسين ويعادله من الدراهم الصغار ستة دراهم وخمسة دراهم . (٤)

لقد كان لاختلاف أسعار الذهب والفضة من وقت لآخر سببا كبيرا في اختلاف أسعار العملة وجودتها وكان لاختلاف الوزن أيضا دور في نقص النقود بالأسواق. لهذا يرى البعض ان وزن المتقال المريني يساوى ٨٧ حبة ، وهو مايعادل ٤،٧٢٩ جرام ويعتقد البعض الآخر أن هذا الوزن يبلغ ٤،٩٦ وهو مايعادل ٨٤ حبة. (٥)

كانت أغلب العملات المرينية مستديرة الشكل وقليل منها مربع أو مستطيل فوجد منها نقود فضية مربعة ومستطيلة أيام السلطان عبد الرحمن بن أبى يفلوسن المريني(٧٧٦٧٨٤هـ / ١٣٧٤-١٣٨٢م). (٦) وفيما يلي عرض لأنواع النقود المرينية بفاس والتي صدرت عن دار السك بفاس والتي كان يتم التعامل بها داخل الأسواق :-

(١) رشيد السلاى : المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

(٢) ابن الحكيم: مصدر سابق، ص ١٧٩ ، طاهر زاغب : مرجع سابق ، ص ٣٨٢ .

(٣) ابن مرزوق: مصدر سابق، ص ١٦٠ . مصطفى نشاط : إطلاات ، ص ٦٤ .

(٤) ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١٤٧ ، ١٤٨ ، الونشريسى: المعيار ، ج ٥ ، ص ١٤ ، ١٥ .

(٥) رشيد السلاى : مرجع سابق ، ص ٢٠٢ . عز الدين موسى : مرجع سابق ، ص ٢٩٨

(٦) عثمان إسماعيل: مرجع سابق، ص ٣٧١ .

أولاً- النقود الذهبية (الدينار الذهبي)*

حافظ سلاطين بني مرين على الدينار الموحدى المربع الشكل ، لوزنه الجيد وارتفاع عياره. (١) و يوضح لنا Lovoix إن العملة المرينية كانت قطعة مستديرة وبداخلها مربع. (٢) لكن الدينار الموحدى اختلف عن الدينار المرينى من حيث الوزن والقطر ، فالدينار الموحدى لأمير المؤمنين أبو يعقوب يوسف (٦٤٦-٦٦٥هـ / ١٢٤٨-١٢٦٦م) وزنه ٤,٥ غ وقطره ٣٠ ملليمتر. (٣) أما الدينار المرينى فكان يزن ٤,٦٠ غ وقطره ٣١ ملليمتر. (٤)

واختلف وزن الدينار الذهبى من حيث المثقال فى العصر المرينى ، فأشار المؤرخون الى مقدار الدينار من حيث الوزن. (٥) فيرى البعض أنه يساوى أربعة وثمانين حبا من حبوب الشعير . وحدد البعض الوزن بأنه يساوى اثنين وسبعين حبة من الشعير. (٦) وأوضح العمري إن الدينار الذهبى يعادل ستين درهما فضيا كبيرا أو مائة وعشرين درهما فضيا صغيرا. (٧)

ويشير البعض إلى إن الدينار يعادل ٤,٥٦ ج أي أنه يساوى على وجه التقريب ٦٩ درهما صغيرا. (٨)

(١) رشيد السلاوى : مرجع سابق ، ص ١٩١.

* الدينار الذهبى : عملة رومية مشتقة من denarius وهو وحدة وزن نصف مثقال وزن سبيكة ذهبية. للمزيد انظر السبتي:مصدر سابق ، ص ١٤٠. فالتر هنتس :المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى ، ترجمة كامل العسلى ، عمان ، ١٩٧٠ ص ٢٩٠ ، احمد الشرباصى: مرجع سابق ص ١٦٣ .

lavoix(h) : catalogue des moneyes mussel manes de la biblioteque nationale,vol .II , esagne et afrique,aris,1891,p.440

(٢) لظفر درياس : كنز مزيان الذهبى ، حوليات المتحف الوطنى للأثار ، العدد الرابع ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤ ، ص ٦١ .

(٣) لخضر درياس : جامع المسكوكات العربية ، الجزائر ، ج٢ ص ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ .

(٤) ابن الحكيم: مصدر سابق، ص ١٤٨.

(٥) ابن خلدون: المقدمة ص ٣٢٥ ، ج ٦ ، ص ٤٦٥ .

(٦) العمري: مصدر سابق ص ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٧) المنونى: ورققات ، ص ١٢٧ .

في حين يرى النقشبندي أنه يزن ٤,٢٦٥ من الغرامات أي ستة وستين حبة. (١)
فأدى هذا التباين إلى وجود حالات من الغش في العملات .

وبكثرة حالات الغش حرصت الدولة المرينية على ضبط الوزن ، وذلك يمثل مؤشرا قويا لما وصلت إليه من قوة واقتصاد بالمغرب الأقصى. (٢)

وقد حملت النقود المرينية عبارات دينية والقاب سلطانية ، ودار السك التي تم بها سك العملة. (٣) ومن هذه الألقاب التي اتخذها ملوك بني مرين على نقودهم أمير المؤمنين والمتوكل على الله ، ومن العبارات الدينية لاقوة الابا لله ، والتي استعان بها السلطان أبو يحيى بن عبد الحق (٦٤٢-٦٥٦هـ/١٢٤٤-١٢٥٨م) ويوسف بن يعقوب وتم الضرب بها بمدينة فاس وسجلماسة. (٤)

فوجد دينار لأبي بكر بن عبد الحق ووزنه ٤,٦٠ جرام وقطره ٣١مليمتر. (٥) وقد سك في عهد السلطان أبي سعيد عثمان بن يعقوب (٧١٠-٧٣١هـ/١٣١٠-١٣٣١م) دينار ذهبي وكان يزن ٤,٦٠ جرام ويبلغ قطره ٢٨ مليمتر. (٦)

شهدت النقود الذهبية المرينية تطورا هاما في النصوص التي كتبت عليها وذلك في عهد السلطان ابي عبدالله محمد الثاني (٧٥٩-٧٦٠هـ / ١٣٥٨-١٣٥٩م) حيث حذفت

(١) النقشبندي : الدينار الاسلامي في المتحف العراقي ، مطبعة الرابطة ، بغداد، ج١، ١٣٧٢هـ/١٩٥٣م، ص١٢.

(٢) ظاهر راغب حسين : تاريخ نقود دول المغرب من ٤٤١ إلى ٩٨٢هـ دراسة في التاريخ والحضارة ، كلية دار علوم ، ط١ ، ١٩٩٤-١٤١٥هـ ، ص ٣٥٢ .

(٣) ابن الحكيم: مصدر سابق، ص١١٧، محمد القبلي: مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط ، دار توبقال ، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٧، ص٨٣.

(٤) vanberchem (m): titers califiens d, occidentin journal Asiatique2: serie, t. Ix, Paris, 1907 p.296.

(٥) إبراهيم الجابر : مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٦) فرج الله يوسف : الآيات القرآنية على المسكوكات الإسلامية دراسة مقارنة ، مركز فيصل للبحوث الإسلامية ، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م ص٢١٨. إبراهيم الجابر : المسكوكات الإسلامية ، متحف قطر الوطني، ١٩٠٥ ، ص ٤١.

lavoix(h) : catalogue op.cit,p.440.

العبارات الدينية المنقوشة وسجل بدلا منها الاقتباس القرآني "قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا هو مولانا وعلى الله فليتوكل المؤمنون قل هل تربعون" وكان ضرب مدينة فاس. (١)

وقد اختلفت أوزان الدينار مع اختلاف دور السكة وتعاقب السلاطين بدولة بنى مرين بالاضافة الى الحالة الاقتصادية ، فالدينار الذي تم سكه بأسم أبى عنان فارس (٧٤٩-٧٥٩هـ/ ١٣٤٨-١٣٥٧م) وزنه ٤,٦٠ جرام وقطره ٢٨ ملليمتر وهو من الذهب. (٢)

وخلال حكم السلطان أبو العباس أحمد الأول (٧٧٦هـ/١٣٧٤م) سكت العملة بفاس بوزن ٤,٣٥ جرام وقطرها ٣١ ملليمتر ، وأمر السلطان أبو فارس موسى (٧٨٦-٧٨٨هـ/١٣٨٤-١٣٨٦م) بضرب دنانير ذهبية وزنها ٤,٢٥ جرام وقطرها ٢٩ ملليمتر كلها ضربت في مدينة فاس فتباينت العملات واختلفت باختلاف الحكام. (٣)

قام السلطان أبو عنان المريني بسك نوع من الدنانير الذهبية يزيد عن الدينار المريني العادى فالدينار العادى يزن ٤,٦٠ جرام اما الدينار الجديد فقد كان وزنه يساوى وزن دينارين عاديين أى انه يزن ٩,١٢ جرام. (٤)

ويرجع سبب اختلاف اقطار النقود يرجع إلى تعرضها بعد الإصدار إلى تدخل الإنسان من جديد عن طريق اللدق والتطريق بهدف تحويلها الى حلى. (٥)

ولتسهيل عمليات البيع والشراء بالأسواق ، تم تقسيم الدينار الذهبى إلى أجزاء لتتم هذه العمليات ويلاحظ قلة الانصاف والأرباع والأثمان مما يدل على الرواج الاقتصادي، وضخامة أحجام المبيعات والتعاملات المالية والتجارية فى أسواق فاس بالعصر المرينى.

ب- نصف الدينار

(١) رافت النبراوى: النقود الإسلامية منذ بداية القرن السادس وحتى نهاية القرن التاسع الهجرى ، مكتبة زهراء الشرق ، ط١ ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٢) جامع المسوكات العربية، الجزائر، ج٢، ص ٤١ ، ٤٢

lavoix(h): catalogue op .cit ,p,440

(٣) رشيد السلامى: مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

(٤) المتونى : ورقات ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

(٥) رشيد السلامى : مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

وهو عبارة عن دائرة يتوسطها مربع واحد ، ووجدت نماذج أخرى رسمت عليها دائرتان حول مربعين اثنين أو ثلاثة مربعات داخل دائرتين . ويتراوح وزنه بين ٢ جرام و ٢،٢٥ جرام أى ما يعادل وزن ٤٢ حبة من وسط حب الشعير وقطره ما بين ٢٠ و ٢٥ ملليمتر .

ونقش عليه ما ينقش على الدينار . فنجد نصف دينار يرجع سكه لأيام السلطان أبى فارس عبد العزيز بن أبى الحسن (٧٦٧-٧٧٤هـ / ١٣٧٢-١٣٧٤م) وزنه ٢،٣٠ ج وقطره ٢٢ ملليمتر ، وآخر بعهد السلطان أبى فارس عبد العزيز أحمد (٧٩٦-٧٩٩هـ / ١٣٩٣-١٣٩٦م) وزنه ١،٨ ج وقطره ٢٢ ملليمتر .^(١)

ونصف دينار يعود إلى أيام السلطان عبد الله بن أبى سالم (٨٢٣-٨٣١هـ / ١٤٢٠-١٤٢٧م) وكلها سكت بمدينة فاس .^(٢)

ج- ربع الدينار

كان ربع الدينار مستديرا ووزنه وقطره مختلفين فكان يتراوح وزنه ما بين ١ و ١،٣٠ جرام وقطره ما بين ١٢ او ١٩ ملليمتر .^(٣)

د- ثمن الدينار

يوضح لنا Lavoix أن ثمن الدينار المريني كان يحتوى على مربعين وسط دائرتين أو ثلاث مربعات داخل دائرتين ، ويختلف قطره ما بين ٦ و ١٣ ملم ووزنه لا يتعدى ٠،٨٠ جرام ولكنها لم تكن منتشرة بكثرة بالأسواق .^(٤)

ثانيا- النقود الفضية

ضربت النقود الفضية على طراز السكة الفضية الموحدية ، حيث جاءت مربعة وتحيط كتابات الوجه والظهر مربعان متوازيان ، الخارجى من حبيبات متماسة ، وتنسب

(١) رشيد السلامى: مرجع سابق ، ص ٢١٠ .

(٢) رشيد السلامى : مرجع سابق، ص ٢٠٩ .

(٣) رشيد السلامى: مرجع سابق، ص ٢١٢

Hazard: the numismatic, op.cit,p 195

Lavoix: op.cit, p.477.

⁴ Lavoix: op.cit, p.477.

بعض طراز النقود الفضية إلى السلطان أبي يوسف بن عبد الحق (٦٨٥-٧٠٦هـ/١٢٨٦-١٣٠٦م) فقد عمل على إيجاد نقد فضي مريني بحت ثابت الوزن.^(١)

أ- الدينار الفضي:

سكت بمدينة فاس دنانير فضية للتعامل بها في المعاملات الصالية الخاصة بالأسواق، وقد أشار الونشريسي إلى وجود دنانير فضية بالمغرب في العصر المريني تم سكها بمدينة فاس، ووصفت بالجودة وصحة وزنها.^(٢) ويذكر ابن الخطيب أنه يتم التعامل بالدينار الفضي بأسواق مدينة فاس.^(٣)

وأشار ابن الحكيم عن نصيب الزكاة التي تعادل مائتي دينار وأربعة وعشرين دينارا فضي صغيرة عشرية.^(٤)

وقد أوضح المنونى أن الدينار الفضي يتكون من عشرة دراهم صغار، وتجزئته الدينار الفضي مماثلة للدينار الذهبي. فانتشرت النقود الفضية المربعة والمستطيلة فى عهد عبد الرحمن بن أبي يفلوسن المريني، فكانت أكثرها مستديرة وليست مربعة أو مستطيلة^(٥).

وانتشرت الدراهم اليعقوبية* والتي تنسب إلى السلطان يعقوب بن عبد الحق وهي تساوى ثلث الدرهم الموحدى (المحمدي) نسبة إلى محمد الناصر والأوقية الواحدة تساوى ثلاثة وعشرين درهما، فالدرهم الواحد منها ثلاثة دراهم صغيرة ليسهل عملية البيع والشراء بالأسواق.^(١)

ب- الدرهم الكبير*

(١) رأفت النبراوى: مرجع سابق، ص ٣٥١. ظاهر راغب: مرجع سابق، ص ٣٨٢.

(٢) الونشريسي: المعيار ج٥، ص ١٨٩، ٢٧٢.

(٣) ابن الخطيب: نفاضة الجراب، ج٣، ص ٦٧.

(٤) ابن الحكيم: مصدر سابق، ص ١٤٧.

(٥) المنونى: ورقات في الحضارة، ص ١٢٨، ١٢٧، إبراهيم جركات: مرجع سابق، ص ١٢٣.

*الدنانير اليعقوبية المغربية نسبت في بداية الأمر إلى يعقوب المنصور للمزيد انظر ابن صاحب الصلاة: مصدر سابق، ص ٤٨٤، الزر كلى: الإعلام، ج٣، ص ١١٧١.

(١) ابن الحكيم: مصدر سابق، ص ١٢١، ١٤٩، ١٤٨.

*الدرهم: اسم عربي وهو مقدار من الوزن. للمزيد انظر السبتي: مصدر سابق، ص ١٤٠.

شاع استخدامه بأسواق مدينة فاس وكان يزن ٢٨ حبة من الشعير كما كان عند
الموحدين ١،٦١ جرام، فهو لم يحقق وزن الدرهم الشرعي، فالدرهم الشرعي يزن ٢،٩٣١ جرام
ويرى Hazard أن أقصى قطر يمكن أن يصل إليه الدرهم المريني هو ١٥مم وكان
لذلك الانخفاض والاختلاف تأثيره على الأسواق وعلى الوضع الاقتصادي داخل فاس.^(١)

أشار الوتشريسى إلى وجود مشاكل متعلقة بنقص الدراهم ، حيث يتم إرجاعها إلى
التجار والقائمين على الصرف وإعطائهم بدلا منها ذهباً .^(٢)

ويوضح أيضا انتشار الدراهم الناقصة والتي أجازها الفقهاء ابن سراج فهي وزن فضة
بفضة.^(٣) ويجوز التعامل بها إذا علم الأخذ أنها ناقصة وتقبلها على ما هي عليه .^(٤)

ج - الدراهم الصغار

الدرهم للكبير يساوى ثلاثة دراهم صغيرة تساوى درهم كبير، وهو نصف درهم اسود
أي سدس درهم نقرة من معاملة مصر والشام فحين يقال درهم ويسكت لا يراد به إلا الدرهم
الصغير.^(٥)

والدرهم المريني اختلف من حيث الوزن والقطر فوجد درهم مريني وزنه ٠،٩ جرام
وقطره ١٣ملم وهو مربع الشكل .^(٦) ودرهم آخر للسلطان أبى يعقوب يوسف وزنه ٠،٥٠
جرام وقطره ١٢،٥ ملم .^(٧)

(١) العمري : مصدر سابق ، ص ١٩٣ ، رشيد السلامي : مرجع سابق ، ص ٢١٧ . Hazard: op .cit, p .327

(٢) الوتشريسى : المعيار جـ ٥ ، ص ٤٦ .

(٣) الوتشريسى : مصدر سابق ، جـ ٥ ، ص ٢٢٣ .

(٤) الوتشريسى : المصدر السابق والجزء ، ص ١٤ ، ١٦ .

(٥) العمري : مصدر سابق ، ص ١٩٣ ، محمد المنوني : ورقات ، ص ٩٨ .

(٦) لخضر درياس : ثلاثة نقود غير منشورة ، حوليات المتحف الوطني للأثار ، العدد السابع سنة ١٤١٩هـ
/ ١٩٩٨ ، ص ٧ .

Hazard: op .cit, p 276

(٧)

د- ثلث درهم

وكان يضرب لتسهيل العمليات التجارية البسيطة ولسهولة الصرف والتداول داخل الأسواق.^(١)

هـ - القيراط

يعتبر وحدة تستعمل في الوزن أو كعملة نقدية يعادل وزن ٣،٣٦ حبات من الشعير ويزن ٠،١٩٤١ جرام ويساوي نصف درهم مريني صغير . وقد اختلف الفقهاء حول تحديد مقدار حب الشعير في القيراط فالمقدار الشرعي هو أربع حبات .^(٢)

فالقيراطين لا يتساويان مع درهم صغير.^(٣) وأشار الونشريسي إلى اختلاف وزن القيراط ومنع صرف درهم صغير بقيراطين.^(٤)

و- ربع درهم

يعادل ربع الدرهم نصف القيراط ولكنهما يختلفان من حيث مستوى الوزن فهو يساوي ٠،١١٥٥ جرام .^(٥)

ز- الثمن

الثمن والمسكوك الحسن الكيفية * ويعتقد من العبارة أن النقد حسن الصناعة وجيد العيار ووافي الوزن وهي عبارة الغرض منها الترويج لتداول النقود المضروبة وحث الناس على التعامل بها.^(٦)

(١) ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١٢٢ .

(٢) الذهبي: تحرير الدرهم والمقال والرطل والمكيال وبيان مقادير النقود المتداولة بمصر ، ضمن كتاب الكرملى: النقود العربية وعلم النميات ، القاهرة ١٩٣٩ ، ص٧٧ . رشيد السلامي: مرجع سابق ، ص ٢٢١،٢٢٢ .

(٣) ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص١٢٢ رشيد السلامي : مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .

(٤) الونشريسي : المعيار ، ج٥ ، ص١٤ ، ١٥ .

(٥) رشيد السلامي : مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .

* الكيفية مصدر صناعي من لفظ كيف زيد عليها ياء النسبة للنقل من الاسمية إلى المصدرية ، وكيفية الشيء حاله وصفته * المسكوك : اسم مفعول من سك النقود اي طبعها وهي تعنى النقد المضروب فرج الله يوسف: مرجع سابق ، ص ٢٦:٣٥ .

(٦) ابن الحكيم: مصدر سابق ، ص١٢٢ .

ثالثاً - النقود النحاسية

لم تجد النقود النحاسية رواجاً في المعاملات التجارية ، فهي صنعت لشراء المحقرات من المبيعات ، فالفلس المريني كان مربع الشكل مع اعتدال أركانه وزواياه. (١) وهو يعادل حبة واحدة من متوسط حبة الشعير أي حوالي ٠,٥٧٧٧ جرام. (٢)

ومع كثرة النقود المغشوشة والدرهم المحمولة عليها بالنحاس قام الفقيه ابن عرفة بمحاذثة السلطان بأمرها فهم بقطعها ، حتى لا تؤدي إلى أتلاف رؤوس الأموال وأجاز الفقيه عبد الله العبدوسي في القرن الثامن الهجري تسكيك الإنسان الدرهم لنفسه على مثل سكة السلطان أو على أطيب منها ولكنه امتنع مخافة أن يطلع عليه فيعاقب ، وسداً للزرائع مخافة التلبيس على سكة السلطان فأجاز التعامل بالسكة المغشوشة بالنحاس وطبعها والتعامل بها بالأسواق. (٣)

ويتضح لنا أن اختلاف قطر ووزن العملات المرينية أثر سلبي على قيمة النقد وتداوله بالأسواق المرينية . فحظيت النقود باهتمام سلاطين مدينة فاس سواء كانت عملات ذهبية أو فضية مما ساعد ذلك على رواج التعامل داخل أسواق مدينة فاس فالنقود كانت من أهم أدوات النشاط التجاري داخل المدينة .

ثالثاً : الصكوك والحوالات

لقد أشارت المصادر التاريخية إلى استخدام الصكوك منذ عصر صدر الإسلام كوسيلة للتعويض عن دفع النقود، وهو أمر خطي يدفع بواسطة مقدار معين من النقود إلى الشخص المسمى فيه. (٤)

(١) المصدر السابق، ص ٩٨ .

(٢) محمد المنوني: ورقات ص ٩٨ .

(٣) الونشريسي: المعيار ج٦ ص ٧٥، ١٢٢، ١٢٩.

(٤) البيروني: الآثار الباقية عن القرون الخالية ، مكتبة المثنى ، بتعداد ١٩٢٣ ص ٢٩ ، ابن منظور : لسان العرب دار المعارف ، ص ١٤٧٥ .

* الصك: بفتح الصاد مشددة وهو الكتاب يكتب فيه عن مال مؤجل وهو أقرار بالبيع أو الرهن، للمزيد محمد عمارة: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق القاهرة، ١٩٩٢ ، ص ٣٣٢ .

ويعتبر الصك وثيقة ائتمان مضمونة لتحرير الديون واستيفائها ، ويجرى تحرير الصك بادراج اسم صاحبه ومقدار المبلغ الواجب دفعه رقما وكتابة وموعد الدفع فكانت الصكوك تصرف إما عند الصيارفة أو في بيت المال. (١)

وكان أغلب الصيارفة من اليهود، الذين اشتغلوا في صرف النقود وبيع المعادن النفيسة ومراطلتها وأشار الونشريسي إلى أن أغلب المشتغلين بالصرف هم من أهل الذمة فهم " يستظهرون برسوم شرعية يديون على أناس وتواريخ الرسوم بعيدة التاريخ منها ما يكون عشرين عاما وأزيد ". (٢)

واستخدمت الصكوك في بلاد المغرب منذ وقت مبكر فيذكر ابن حوقل أنه شاهد في مدينة أودغست (جنوب المغرب الأقصى) صكا بقيمة اثنين واربعين ألف دينار بين تاجرين مغربيين ، ولا بد أن يكون شاع استخدامه في باقي أجزاء المغرب . (٣)

فالتجار الصغار أصحاب الأسواق من الكتانين والقطنين والزياتين وغيرهم اعتادوا دفع أموالهم إلى الصيارفة ويكتبونها عليهم بدنانير، ويجلبون بها عليهم ما يشترون منه. (٤)

فالصكوك كانت معروفة منذ وقت مبكر ، وكثرت مع معاملات المغرب بالغرب المسيحي ودخول الإيطاليين في التجارة ويشير الونشريسي أنها كانت موجودة بالمغرب ، فقد عرضت نازلة على القاضي عبدالسلام حول دين لرجل وأن هذا الدين بصك ، وتنازع الدائن والمدين في تمزيقه أو الاكتفاء بإبطاله ، فقضى ابن عبد السلام بإبطاله دون تمزيقه . وإن لم يكن في فاس فإنه طالما وجدت في بلد قريب منها وفي نفس الفترة بالقرن الثامن الهجري ، فلا بد أن تكون قد امتدت إلى مدينة فاس. (٥)

(١)عاشور أبو شامة: علاقة الدولة الحفصية مع بلاد المغرب والأندلس ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ١٩٩١ ، ص ٣٦٣ .

(٢) الونشريسي : المعيار، ج٥ ، ص ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١٢٢ .

(٣) ابن حوقل : صورة الأرض ، ص ٦٥

(٤) محمد فتحة: مرجع سابق ، ص ٣٠٤ .

(٥) الونشريسي : المعيار، ج١٠ ، ص ٤٣٤ .

أما بالنسبة للحوالات أو ما أطلق عليها السفاتج فالسفتجة كلمة فارسية (منفة أي ورقة) ويذكر ابن منظور كلمة سفاتج من "سفتج" أي الخفيف والسريع ، ومن القول سفتج فلان لفلان النقد آى عجلة .^(١)

وكان الصرافون يقومون بتحويل السفاتج إلى نقود مقابل خصم من المبلغ المحول وهذا النظام يسمح بتحويل الديون من أشخاص إلى آخرين ، ويسهل أداء الديون بين التجار دون تنقلهم شخصياً .^(٢)

فالحوالة الواحدة كان يتعامل فيها من ثلاثة إلى أربعة أشخاص هم : الساحب وهو الذى يحررها ، ويسلمها مقابل مبلغ مالى أو بضائع ، والحامل وهو الذى يستلمها من الساحب، والمسحوب عليه وهو الذى يتلقى الحوالة فى البلد الآخر ويتكفل بدفع المبلغ المدون فى الحوالة ، والمستفيد وهو الذى يستلم المبلغ المدون فى الحوالة من المسحوب عليه .^(٣)

وتوضح نازلة بالمعيار بعنوان " السلف بشرط الحوالة " فسأل عن السلف بشرط الحوالة ، فأجاب بأنه لا يجوز لأن الحوالة بيع من البيوع فصار قد باع له تلك الدراهم بالدراهم.^(٤)

وتبين الحوالة مدى اتساع نطاق التعامل فى المبادلات التجارية ، وأن الأمر يتعلق بعمليات بنكية وتقليدات تتصل باستعمال الشيك وبفضل ذلك عرف الغرب المسيحي الحوالة عن طريق المعاملات التجارية التى كانت قائمة بين المسلمين والنصارى من الإيطاليين .^(٥)

(١) ابن منظور : مصدر سابق ، ص ٢٤٢٥

ويوضح محمد عمارة ان السفتجة هى البوليصه والحوالة والإقراض لسقوط خطر الطريق ، وذلك كأن يكتب المستقرض للمقرض كتابا يدفعه إلى نائبه يبدأ أخر ليعطيه ما اقرضه على سبيل القرض لا على سبيل الوديعة . للمزيد انظر ص ٢٨٦ .

(٢) الوئشريسى : المعيار ج ٥ ، ص ٨٨ - ٨٩ . أبو شامة ، مرجع سابق ص ٣٦٤ .

(٣) الوئشريسى : مصدر سابق ، ج ٩ ص ٨٧ . ج ٦ ص ٣١٥ - ٣١٦ . أبو شامة ، مرجع سابق ص ٣٦٤ .

(٤) كمال السيد أبو مصطفى ، جوانب فى الحياة الاجتماعية والدينية والعلمية فى المغرب الإسلامى من خلال نوازل وفتاوى المعيار العرب للوئشريسى ، مركز الإسكندرية للكتاب ، ١٩٩٦ ، ص ٨٨ . محمد فتحة : مرجع سابق ، ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٥) الوئشريسى : المعيار ، ج ٦ ، ص ١٣٠ ؛ صالح بن قربة : انتشار المسكوكات المغربية وأثرها على تجارة الغرب المسيحي فى القرون الوسطى ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الهلال للطباعة والنشر ، الرباط ، ط ١ ، ١٩٩٥ ، ص ١٩١ ، ١٩٠ .

قام المحتسب بدور فعال في مراقبة الصيرفة وكان يتقدمه وإذا عثر على من يربى يقوم بعزله وإقالته من السوق . (١)

رابعاً : الموازين والمكاييل والمقاييس :

عرفت مدينة فاس أنواعاً كثيرة من المكاييل والموازين (٢) ، اختلفت أحجامها ومقاديرها من فترة لأخرى خلال العصر المريني ، منها المد (٣) ، القنطار (٤) والرطل (٥)

(١) ابن عديون: مصدر سابق ، ص ٥٨ ، ابن الحكيم: مصدر سابق، ص ١٧٤ ، ابن الأخوة: مصدر سابق ، ص ٣٠ .

(٢) الميزان : هو الحاكم بين الدافع والقايض وله شكلاً أما مقنحة مرفوعة الأجناب أو مكورة مثل نصف كورة . للمزيد انظر ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١٢٣ . أما الكيل فجمعه مكاييل وهو اسم يعم جميع ما يعاير به المكيالات . للمزيد انظر السبتي : مصدر سابق ، ص ١٢٥ .

(٣) المد : جمعه أمداد وهو مكيال اختلفت سعته باختلاف المكان والمذاهب وبالاختلاف وحدة القياس وهي كلمة لاتينية وهو ملء كف الإنسان طعاماً ، وهو يساوى رطل وثلاث ويساوى ثمانين أوقية بمدينة فاس أي انه يساوى ربع صاع . للمزيد انظر البكري : مصدر سابق ، ص ١١٧ ، السبتي : مصدر سابق ، ص ٤٩ ، ١٢٦ ، الجرسيفي : مصدر سابق ، ص ١٠٤ ، ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١٤٦ ، ١٤٣ ، محمد عمارة : مرجع سابق ، ص ٥٢٢ ، ٥٢٣ . احمد الشرباص : المعجم الاقتصادي الاسلامي ، دار الجيل ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص ٤١٣ ، محمد ضياء الدين : الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، ط ٣ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٩ ، ص ٣٢٩ .

(٤) القنطار : أصله الجملة الكثيرة من المال ، فهو وحدة وزن تحسب بمضاعفة أوزان الأبطال المتوقعة ويساوى ١٠٠ رطل ، وقال تعالى " (والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة) سورة آل عمران الآية ١٤ للمزيد انظر: السبتي: مصدر سابق ، ص ١٤٢ هنتس : مرجع سابق ، ص ١٠٤ ، ٣٢٩ .

(٥) الرطل : هو اسم المقدار في الموزونات من حديد او نحاس أو حجر فالرطل الفاسي يساوى ٢١ درهماً ، ١١٠٨,٨ جراماً ويساوى ١٢ أوقية و ١٤٠ درهماً وهو من أكثر الوحدات استعمالاً . للمزيد انظر السبتي : مصدر سابق ، ص ١٤٢ ، محمد عمارة ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢ . هنتس : مرجع سابق ، ص ٣٦ .

والصفحة^(١) أو الوسق^(٢) والأوقية^(٣) وكلاً منها مرتبط بسلعة من السلع الموجودة بأسواق مدينة فاس.^(٤)

لعب المحتسب دوراً كبيراً في الأسواق ، فقد عمل على مراقبة الموازين والمكاييل للحد من حالات الغش ، وقد اعتنى المرينيون بهذا الموضوع فقاموا بتعديلات في الموازين والمكاييل، من الصاع والمد والقنطار، والرطل والأوقية ، والوسق (الصفحة) منذ عهد أبي يوسف يعقوب واستمر ذلك الاهتمام.^(٥)

ويقوم المحتسب بدور كبير بأسواق مدينة فاس حيث يعمل على مراقبة البيع بالميزان داخل الأسواق ، ومنع وسائل الغش فيه حيث كان بعض اليهود يقومون بوضع حبيبات من الشعير بعد بلها بالماء في أسفل الكفة ، فعمل المحتسب على مراقبتهم بصفة مستمرة لوضع حد لما يقومون به من محاولات للغش .^(٦)

يتولى المحتسب الإشراف على الأمين المشرف على صناعة الموازين التي يوجد منها العديد من الأنواع كل نوع يخص سلعة ولها مادة معينة تصنع منها وأشكال مختلفة فموازين الفاكهة تكون مقدحة مرفوعة الأجناب ومعلقة مما ساعد ذلك على السرقة . وهناك موازين صنعت صناتها من الزجاج أو من الحديد ، ويتعهد البائع بتغييرها مرتين أو ثلاثاً في العام . ويباع اللبن في مكيايل مصنوع من الخشب.^(٧)

(١) الصفحة : هي القصة العريضة وأثناء الطعام يسع ما يشبع خمسة وهو سبعة اثنا عشر مداً . للمزيد انظر محمد عمارة : مرجع سابق ، ص ٣٢٦ .

(٢) الصاع الشرعي يساوي أربعة أمداد والوسق ستون صاعاً وقال تعالى "نقصد صواع الملك ولمن جاء حمل بعير وأنا به زعيم" سورة يوسف الآية ٧٢ . للمزيد انظر ابن الحكيم: مصدر سابق ، ص ١٤٦ الونشريسي جـ ٥ ص ٩٠ ، جـ ٨ ص ١٤٤ .

(٣) الوسق : هو وسق جمل أي حمل جمل وهو ستين صاع . للمزيد انظر السبتي : مصدر سابق ، ص ١٣١ ، ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١٤٦ .

(٤) الأوقية: وحدة وزن متداولة في وزن البضائع والسلع والوزن الشرعي لها ٤٠ درهماً أما بالنسبة للمغرب ١٢ درهماً وبالنسبة لغابن تساوي ١٣ درهماً وثلاث . للمزيد انظر هنتس : مرجع سابق، ص ١٩ ، ٧٣ .

(٥) السقطي: مصدر سابق ، ص ٢٧ .

(٦) السقطي: المصدر السابق، ص ١٢٥ ، صبحي عبد المنعم : مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٧) ابن عبدون : رسالة في القضاء والحسبة ، ص ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١٢٤ .

وجد ميزان بفاس يسمى القرسطون على مقربة من جامع القرويين ، فهو خاص بالدرهم والنقود. (١) وكانت وحدة الأوزان الكبيرة هي القنطار ووحدة الذهب المثقال، والفاكهة والخضر الارطال. (٢)

ويأمر المحتسب بضرورة النظر في صحة الموازين وصنوجها وأن تصنع من الحديد ولا يضاف لها الرصاص ، و يقوم المحتسب بالختم عليها بخاتم من عنده ، فالصنجات المصنوعة من الحديد يفضل أن تصنع من حجر واحد . وعلى البائع أن يمسح الكفة في كل وقت وعند كل وزن ، ولا يتركها حتى تتطبخ وتثقل وهذا يسعد في الغش . (٣) كما كان المحتسب يمنع البيع بمكيال غير معروف. (٤) ويتعهد المحتسب أيضا بمعاينة من يغش في الموازين والمكاييل على قدر ما يرى من جرم ويقوم باخراجه من السوق حتى يتوب عن جرمه ولا يعود مرة اخرى الى الغش. (٥)

أما بالنسبة للمكاييل فالرطل المريني يتم به وزن القمح والشعير وهو بمقدار تسعة وستين درهماً من الدراهم الصغيرة ، أي أن الرطل مكون من ١٦ أوقية ، ١١٠٤ دراهم صغيرة وهي تعادل ٥٣٣،٢٨ جراماً من حساب ٣٣،٣٣ جراماً في الأوقية للمرينية واستخدمت الأوقية في وزن الجبن والبصل. (٦)

وقد اهتم ملوك بنو مرين بتحقيق المكاييل المغربية فقام ملوكهم بتعديل المد النبوي حتى تكون مرجعاً في تحقيق الصاع والوسق . والصاع يساوي أربعة أمداد نبوية والمد في الأصل ربع صاع . فالمد رطل وثلاث ، والرطل مائة وثمانية وعشرين درهماً ويساوي ستة عشر أوقية ، والوسق ستون صاع فالصاع سعته ٦،٩٢٤ لتراً ، فكيل المد سعته ٣٦٥،٥٤٤ لتراً. (٧)

(١) ابن أبي زرع : مصدر سابق ، ص ٣٦ ، الوثنريسي : مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٢٧٦ .

(٢) العمري : مصدر سابق ، ص ١٤٢ .

(٣) ابن عبد الرومف: رسالة في الحسبة والمحتسب، ص ١٠٦، ١٠٧، ابن الأخوة: مصدر سابق، ص ١٤٤، ١٤٥ .

(٤) الوثنريسي : المعيار ج ٦ ، ص ١٢٥ .

(٥) الوثنريسي: مصدر سابق ، ج ٦ ، ص ٤٠٧ .

(٦) ابن عذارى: البيان ج ٤ ، ص ٣٨ ، ٣٩ ، ابن الحكيم: مصدر سابق، ص ١٤٦ .

(٧) ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، العمري : مصدر سابق ، ص ١٤٢ ، الوثنريسي: المعيار ج ١ ص ٣٩٩، محمد المنوني : ورقات ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

أما بالنسبة للمد الفاسى فيسع من الطعام ثمانين أوقية ويطلق عليه اللوح ، وقد خصصت وحدة المد للمأكولات من زيت وعسل ولبن وزبيب . (١)

ويصنع المد من الخشب أو المعدن على شكل مخروط تتسع قاعدته عن القمة فهو أقرب إلى الشكل الأسطوانى . (٢)

وقد اختلف المد خلال حكم المرينيين من حيث سعته وشكله ومقداره، والزخارف الخارجية فوجدت بفاس العديد من أنواع الإمداد والتي ترجع للفترات الأولى للإسلام فأطلق عليه المد النبوي ، وقام Paul Pascon بدراسة حول المد فى عهد المرينيين أوضح من خلالها بعض النصوص التى قد وجدت على المد المرينى ، وأشكال المد حيث كان دائرى والكتابة التى نقشت عليه هل كانت حلزونية أم دائرية أو ضمن أقواس أو أعمدة رأسية. (٣)

تم تغيير الصاع المغربى إلى المد النبوى الذى يساوى مداً وثمان مد قروى فستون من الصاع تعادل الوسق الذى يسمى بالصحفة التى يوزن بها الحبوب. (٤)

وقد تم تحويل الصاع إلى المد النبوي على يد الملزورى المتوفى عام ٦٩٧هـ/١٢٩٨م. (٥)

وقد أعيد النظر فى تحقيق المد النبوى باقتراح من الوزير المرينى يحيى بن زيان بن عمر الوطاسى إلى السلطان عبد الحق المرينى (٨٢٣-٨٩٦هـ/١٤٢٠-١٤٦٤م). (٦)

(١) البكري : مصدر سابق ، ص ١١٧ .

(٢) الوزان: مصدر سابق، ص ٢٣٩ .

وجد بفاس أنواعاً من الموازين والمكاييل الشرقية والايطالية وبدل ذلك على عمق الاتصالات والعلاقات التجارية بين فاس والمدن الأخرى .

(٣) Paul Pascon: description des mudd ET s A' Maghreb INS, Hespres. Tamuda 1975 Txvi P.25

(٤) ابن الحكيم : مضمّن سابق ، ص ١٤٦ ، محمد المنونى : مرجع سابق ، ص ١٣٧ .

(٥) ابن خلدون : مصدر سابق ، ج٧ ، ص ٢١٩ ، الناصري : مصدر سابق ، ج٣ ، ص ٩٠ ، عبد الرحمن الفاسى ، خطة الحسبة ، ص ٣٦ .

(٦) الناصري: مصدر سابق، ج٢، ص ١٤٩ .

فكان أول اجتماع لتحقيق المد بفاس حضره ثلاثة من كبار العلماء وهم عبد الله بن موسى العبدوسي ، ومحمد بن علي بن أمل المديوني، وأحمد بن عمر المزجلدي وحضر معهم الناظر في أحباس فاس أبو الحسن علي بن أحمد الحسيني السبتي الشهير بالكناد . (١)

فقاموا بتحقيق مقدار المد النبوي بالحساب واختبروا المد بيد أمين القبابين بفاس المسمى بربع الصاع فوافق وزنه ما أخرجه الحساب في المد النبوي وزنا وعددا وكيلا . (٢)

وكان أول تعديل للمد قد تم على يد السلطان يوسف بن يعقوب وذلك في جمادى الأولى عام ٦٩٣ هـ / ١٢٩٣ م ، وقام السلطان أبو سعيد الأول بإجراء تعديل آخر للمد على مد أخيه يوسف . ومن ثم قام السلطان أبو الحسن المريني (٧٣١-٧٥٢ هـ / ١٣٣١-١٣٥١ م) بتعديل مدان علي مد يوسف بن يعقوب في جمادى الآخرة عام ٧٣٤ هـ / ١٣٣٣ م ورجب عام ٧٣٤ هـ / ١٣٣٣ م وتم نقش اسم السلطان أبي الحسن المريني على المدان بمدينة فاس . (٣)

وأوضح المد الخاص بأبي الحسن المريني مادة الصنع حيث صنع من النحاس الأصفر وشكله على هيئة مخروط ، وهذا المد موجود بمتحف البطحاء بفاس ، وهو بدون زخارف ، وسعة الفتحة تساوي ٨،٢ سم ، والقاعدة مسطحة تساوي حوالي ١١،٣ سم ، والارتفاع يساوي أيضا ١١،٥ سم ، والسعة ٠،٧٩٥ لترأ وكتب عليه بالخط المغربي بشكل دائري وهذا المد الذي تم تعديله في رجب عام ٧٣٤ هـ . (٤)

(١) محمد المنوني : وراقات ، ص ١٢٨ .

(٢) محمد المنوني : وراقات ، ص ١٣٧ .

(٣) المنوني : وراقات ، ص ١٣٧ ، رشيد السلامي : مرجع سابق ، ص ١٩٨ .

(٤) الوثنريسي : المعيار ، ج ٢ ، ص ٧٣ ، محمد المنوني : وراقات ، ص ١٣٧

Paul pascon: cit,p.25

ونقش على المد الأول الذي تم تعديله في رجب ٧٣٤ هـ / ١٣٣٣ م ، ما يلي :

بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً أمر بتعديل هذا المد المبارك مولانا أمير المسلمين أبو الحسن ابن مولانا أمير المسلمين أبي سعيد ابن مولانا أمير المسلمين أبي يوسف ابن عبد الحق ، أيده الله ونصره . على المد الذي عدله الحسين بن يحيى البكري ٦٠٧ هـ / ١٢١٠ م بمد إبراهيم بن عبد الرحمن الجايشي ٥٠٩ هـ / ١١١٥ م ، الذي عدل بمد الشيخ أبي علي منصور بن يوسف القوامي ، وكان أبو علي عدل مده بمد الفقيه أبي جعفر أحمد بن علي بن غزلون ٤٥٤ هـ / ١٠٦٢ م ، وعدل أبو جعفر مده بمد أبي جعفر أحمد بن الأخطل ٤٤٠ هـ / ١٠٤٨ م ، وعدل أبو جعفر مده بمد خالد بن إسماعيل ٤٥٥ هـ / ١٠٦٣ م وعدل خالد مده بمد أبي بكر أحمد بن حمد ٤٤٩ هـ / ١٠٥٧ م ، =

أما بالنسبة للمد الثاني الذي صنع في عهد أبي الحسن المريني فقد صنع من النحاس الأصفر، وصنع من ورقة واحدة بدون زخرفة ، وسعة الفتحة فيه ٨،٢ سم والقاعدة حوالي ١١ سم ، والارتفاع يساوي ١١،٩ سم ، وسعته ٧٩٦،٠، لتراً وتم النقش والحفر عليه ، وظهرت عليه تأثيرات مشرقية في بعض الحروف التي استخدمت في الكتابة على المد. (١)

ووجد مد آخر للمسلطان أبي الحسن مصنوع من النحاس الأصفر ، وهو مخروط ومختلف عن المد المريني فهو يحف فتحته شريط سميك للتقوية ، والكتابة داخل أربعة مناطق زخرفية ومزخرف بأوراق نباتية ، وسعة فتحته ٨،١ سم ، والقاعدة ١١،٥ سم ، وارتفاعه

= وعدل أبو بكر مده بمد أبي إسحاق إبراهيم بن الشنظير ٤٠٣هـ / ١٠١١م ، ومد أبي جعفر بن ميمون ٤٠٠هـ / ١٠٠٩م وقد قام بتعديل مديهما بمد زيد بن ثابت صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وذريته ، وشرف وكرم ، وكان تعديل المد الذي عدله الحسين بن يحيى البكري في شهر رمضان المعظم عام سبعة وستمئة ، وكان تعديل المد الذي أمر بتعديله مولانا أبو يعقوب رحمه الله تعالى في جمادى الأولى عام ٦٩٣ هـ / ١٢٩٣ م ، وعدل الآن هذا المد المبارك بتبركاً بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وأحيى سنته ، في شهر رجب عام ٧٣٤هـ / ١٣٣٣م بمدينة فاس حرسها الله تعالى والحمد لله رب العالمين كثيراً. للمزيد انظر محمد المنوني : رقات ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ ، ١٤١ .

Paul pascon: cit, p.p , 31-33 .

(١) عثمان إسماعيل: مرجع سابق ، ص ٢٤٩ .

وقد يلى ما كتب على المد الثاني :-

(بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً ، أمر بتعديل هذا المد المبارك مولانا أمير المسلمين أبو الحسن ابن مولانا أمير المسلمين أبي سعيد ابن مولانا أمير المسلمين أبي يوسف ابن عبد الحق ، أيده الله ونصره : على المد الذي أمر بتعديله مولانا أبو يعقوب رحمه الله تعالى سنة ٦٩٣هـ / ١٢٩٣م على المد الذي عدل الحسين بن يحيى البكري ، بمد إبراهيم بن عبد الرحمن الجاشي ، الذي عدل بمد الشيخ أبي على منصور بن يوسف القوامي وكان أبو على عدل مده بمد الفقيه أبي جعفر احمد بن على ابن غزلون ، وعدل أبو جعفر مده بمد أبي جعفر أحمد بن الأخطل ، وعدل أبو جعفر مده بمد خالد بن إسماعيل وعدل خالد مده بمد أبي بكر أحمد بن حمد ، وعدل أبو بكر مده بمد أبي إسحاق إبراهيم بن الشنظير ، ومد أبي جعفر بن ميمون ، وكانا عدلا مديهما بمد زيد بن ثابت صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وذريته ، وشرف وكرم ، وكان تعديله في الخامس عشر من رجب الفرد الذي من سنة تسع وخمسمائة ٥٠٩هـ / ١١١٥م (١) وكان تعديل المد الذي عدله الحسين بن يحيى البكري في شهر رمضان المعظم عام سبعة وستمئة ، وكان تعديل المد الذي أمر بتعديله مولانا أبو يعقوب رحمه الله تعالى في جمادى الأولى علم ثلاثة وتسعين وستمئة ، وعدل الآن هذا المد المبارك بتبركاً بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وأحيى كذا سنته ، وذلك في جمادى الأخير عام أربعة وثلاثين وسبع مائة بمدينة فاس، حرسها الله تعالى ، والحمد لله رب العالمين كثيراً . للمزيد انظر : محمد المنوني : مرجع سابق،

ص ١٤٠ .

١٠ سم ، وسعته ٧٣٣،٠ لتر . وقد نقش عليه كما نقش على المدين السابقين ولكن اضيفت عليه جملة لم تكن موجودة في المدين السابقين ، وهاذا تبركا بسنته على يد سيدي الحاج مسعود البجاري ، وكان الله له ولياً .^(١)

ومن خلال ذلك نجد أن المد المريني تطور تطوراً كبيراً خلال فترة حكم المرينيين للمغرب، فأختلف المد داخل الدولة المرينية من حيث السعة والشكل والزخارف الموجودة عليه، ولكن لم تختلف المادة التي صنع منها المد ، ونجد تطوراً آخر في الكتابة التي تم النقش بها على المد حيث كانت الكتابة بالخط المغربي وتطورت حيث تم ادخال الخط المشرقي في الكتابة على المد المريني كما هو الحال في المد الذي تم تطويره على يد أبي الحسن المريني في جمادى الآخرة عام (٧٣٤هـ / ١٣٣٣ م) بمدينة فاس.

كما استخدمت المقاييس في أسواق مدينة فاس وتندر المادة الخاصة بالمقاييس التي استخدمت في الأسواق، حيث نجد أن أبا عنان المريني قد قام بعمل هام وهو ضبط المقاييس المغربية فوجدت القالة او الذراعُ وهي قياس الطول الاسلامي ، وتم وضعها على بعض جدران فاس القديمة ، فكان بفاس مقاييسين استخدمتا في قياس مختلف أنواع الأثواب.^(٢)

فالقالة الأولى كانت في المكتب القديم للمحتسب، بالساحة الصغيرة لباعة الحناء بسوق العطارين بفاس القديمة، وكتب على رخامة بيضاء، ونقش عليها بأطار محفور حفراً بارزاً " الحمد لله أمر بعمل هذه القالة مولانا أمير المؤمنين أبو عنان أيده الله ونصره، وذلك عام خمسة وخمسين وسبعماية".^(٣) وطول هذه القالة ٤٦ سم وهي خاصة بباعة الثياب الصوفية فسميت (بالقالة الحرازية) أي مقياس منسوجات الأطرزة^(٤).

والثانية وضعت بشارع سوق العطارين وكتب عليها " الحمد لله " هذا قياس نراع قالة القيسارية، وذلك عن أمر مولانا أمير المؤمنين المتوكل على رب العالمين أبو عنان أيده الله ونصره وذلك عام (٧٥٥ هـ / ١٣٥٤ م) وطول هذه القالة ٥٥ سم ، ويستعملها تجار

^١ Paul Pascon: op, cit, p.p. 31 – 33 Ibid; p.p. 33-35

^(٢) محمد المنوني : ورقات ، مرجع سابق ، ص ١٤١ .

.Bel (A) op ,cit, p 306.

^(٣) محمد المنوني : ورقات ، مرجع سابق ، ص ١٤١

Bel (A) Les; op ,cit, p. 307 .

^(٤)

وقد اختلف الفريد بيل عن المنوني في طول واتساع القالة حيث أشار إلى أن القالة الأولى طولها ٥١ واتساعها ٨ سنتيمترا .

الجوخ ونسيج الحرير والكتان فسميت القالة الكتانية وهى مقياس القطنيات ، كما تسمى القالة السوسية. (١)

خامساً: الأسعار:

لم تكن أسعار السلع بالأسواق الفاسية ثابتة فقد تأثرت الاسعار بالأحداث الداخلية التي مرت بها مدينة فاس كالفتن والحروب بالإضافة الى الظروف الطبيعية كالأمراض والأوبئة والمجاعات. فمع الرخاء يكثر الإنتاج ونفيس السلع عن الحاجة وتنخفض الأسعار، أما في أوقات المحن والكوارث يقل الإنتاج ولا يفى بحاجة السكان فترتفع الأسعار. فنجد الارتباط وثيق بين الظروف السياسية والطبيعية وأسعار السلع المعروضة بالأسواق. وقد اختلف العلماء المسلمون فى مسألة تحديد الأسعار ، فأهل السنة وقفوا موقفاً سلبياً من التسعير وفضلوا حرية الأسعار، أما المعتزلة فنادوا بتدخل السلطة لتحديد الأسعار ورأت كتب الحسبة إلى ضرورة تسعير المواد الأساسية مع التركيز على أمر هام وأساسى وهو شرعية العمليات التجارية من البيع والشراء . (٢)

ويرى ابن خلدون أن تحديد الأسعار مرتبط بعدة معطيات أو عوامل من أهمها : تكلفة الإنتاج للبضاعة ، وذلك يتحدد بمقدار الربح الفائض عن سعر التكلفة ، وأن يكون كافياً لتوفير الكسب ، فاستمرار الرخص فى عرض السلع قد يؤدي إلى فساد الربح وكساد السوق ، وتعود التجار على السعر فى البيع وتبعاً لذلك فمعاش الناس وكسبهم يكون فى المتوسط .

ويوضح أيضاً وجود ارتباط بين ارتفاع المستوى الحضارى والأسعار فيقول : "كلما زاد العمران زادت الأعمال ، ثم زاد الترف تابعاً للكسب وزادت فوائده وحاجاته واستتبطت الصنائع لتحصيلها فزادت قيمتها وتضاعف الكسب فى المدينة " . (٣) وبوجود المرينيين بمدينة فاس زاد العمران بها حيث اهتم ملوكها بالمساجد والمنازل والأسواق فزاد بها العمران البشرى ، وزادت الأيدي العاملة بها ، فانتعشت التجارة و انخفضت الأسعار بأسواقها .

(١) محمد المنونى : ورقات ، مرجع سابق ، ص ١٤١ ، ١٤٣ .

Bel (A) Les; op, cit ,p P308-309 .

(٢) نجاة باشا: مرجع سابق، ص ٢٤ .

(٣) ابن خلدون: المقدمة، ص ٤٨٤ ، ٤٨٥ .

ويوضح لنا ابن خلدون أن قانون الطلب والعرض مؤثراً في الأسعار وان لفصول السنة تأثيراً كبيراً في أسعار السلع ، فالحبوب وخاصة القمح تكون أسعارها مرتفعة فى النصف الأول من السنة ، أما بفصل الخريف والشتاء تكون منخفضة جداً بالنسبة لأسعار الربيع (١) وللأزمات الاقتصادية تأثير على الأسعار فالأزمات تؤدي إلى قلة العملة ، وفقدان قيمتها فيؤدي إلى ارتفاع الأسعار . (٢)

وقد لعب المحتسب دوراً هاماً فى تسعير الخضر والفاكهة فى الأسواق وفرضها على أصحابها فمن المعتاد أن يشتري الباعة المنتجات الزراعية من أصحاب المزارع والبساتين دون سعر محدد ثم يقوم أصحاب السوق بتحديد السعر حتى لا يششطون على الناس الأرباح. (٣)

ولم يكن للمحتسب ان يقوم بتسعير البضائع على أربابها ، ولم يفعل ذلك إلا فى سنين القحط وأن فعل ذلك كان محرماً . (٤)

ويقدم لنا ابن أبى زرع بعض أسعار السلع عام (٦٥٦ هـ / ١٢٥٨م) أى فى فترة حكم السلطان يعقوب بن عبد الحق (٦٥٨ هـ / ١٢٥٩ - ١٢٦٠ م) وكان النقيق بربع درهم والقمح الصحفة بستة دراهم ، والعسل ثلاثة أرتال بدرهم ، والزيت أربع أوقيات بدرهم ، والكبش الواحد بخمسة دراهم ، والتمر الثمانى أرتال بدرهم وصاع اللوز بدرهم . (٥)

ويؤكد ابن أبى زرع رخص الأسعار بالمغرب الأقصى فى عهد هذا السلطان حيث يقول : "لما ولى أمير المسلمين يعقوب ملك المغرب ظهرت سعادته وبركته على البلاد ، فكان القمح يباع بسبعة دراهم للصحفة الواحدة والبقول وبيع القطنى مالها رسوم ولا يوجد من يشتريها" (٦)

(١) ابن خلدون: المقدمة، ص ٤٨٤ .

(٢) ابن تغردى بردى : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ج ٦ القاهرة ١٩٦٣ ، ص ٦٦٧ - ٦٦٨ .

(٣) الونشريسي : المعيار ، ج ٥ ، ص ٨٣ ، ٨٤ .

(٤) ابن الأخوة : مصدر سابق ، ص ٢٧ ، الونشريسي : المعيار ج ٥ ص ٨٣ ، ٨٤ .

(٥) ابن أبى زرع : مصدر سابق ، ص ٣٠٢ ، إبراهيم حركات : مرجع سابق ص ١٢ .

(٦) ابن أبى زرع : مصدر سابق ، ص ٩٤ - ٩٥ .

وفى الوادي يقومون بصيد الشابل الكبير فيباع الثقات الواحد بـ ١٣ درهماً ورطل كبير منه بدرهم ونصف. (١) ويباع اللحم ثمانية عشر أوقية منه بدرهمين ، والعنب يباع الرطلين بدرهم نقرة ، والآجاصى بدرهم نقرة ، وكل طائر من الدجاج بثلاثة دراهم من الصغار . ومع حلول عام (٦٧٣ هـ / ١٢٧٤م) اجتاحت مدينة فاس مجاعة شديدة وارتفعت الأسعار فقام الوالي أبو عمران الدغوى بفتح مخازنه لأهل فاس للحد من ارتفاع الأسعار. (٢)

كما ارتفعت الأسعار أيضا في عام (٦٧٩هـ/١٢٨٠م) بمدينة فاس بسبب المجاعة التي اجتاحت البلاد ، فبيع صاع القمح بعشرة دراهم ، بسبب غزو الجراد فيقول ابن أبى زرع: "أكل يقصد الجراد جميع زروعها فلم يترك بها مخضراً " مما أدى لارتفاع الأسعار ارتفاعاً كبيراً وتضاعف ثمن القمح بحوالى عشرات المرات. (٣)

وارتفع الدقيق فأصبح ست أواقى بدرهم ، وصحفة القمح بأربعة دنائير ذهبية، وثلاثين زوجاً مفصلة من الدباغ بستة دنائير. (٤)

وحين ساد البلاد الرخاء فى عام ٦٩٤هـ/ ١٢٩٥م رخصت الأسعار ويتبين ذلك من سعر القمح فقد بيع القمح بعشرين درهماً للصحفة وصحفة الشعير بثمانية دراهم. (٥)

وتعود الأسعار إلى الارتفاع بحلول عام (٧٢٤ هـ / ١٣٢٤ / ١٣٢٥ م) بيع صحفة للقمح بتسعين دينار وصحفة الشعير بثمانية دراهم ، وأوقيتين من العسل بدرهم وأوقية ونصف من السمن بدرهم ، وأربعة أواقى من الدقيق بخمسة عشر درهم ، وخمسة أواقى من اللحم بدرهم وبيع للبياض بالمدينة بدرهمين للرطل وعمت الخضر بأسرها . (٦)

(١) مجهول : الاستبصار ، مصدر سابق ، ص ١٨٤ .

(٢) ابن بطوطة : مصدر سابق ، ص ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، العمري : مصدر سابق ، ص ١٩٤ . سميرة المزكلى: المجاعات والأوبئة بالمغرب الوسيط ، ٥٣٤ - ٧٧٦ هـ / ١١٢٣ - ١٢٧٥ م ، أطروحة لنيل الدكتوراه فى التاريخ الوسيط ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ظهر المهازر - فاس ١٤٢٤-١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٣-٢٠٠٤ م ، ص ١٢٣ .

(٣) ابن أبى زرع : مصدر سابق ، ص ٤٠٥ ، سامية مسعد : الحرب والطبيعة فى المغرب الأقصى عصر بني مرين ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٢ .

(٤) الكتاني : سلوة الأنفاس ، ج ٣ ، ص ١٤٦ .

(٥) ابن أبى زرع : مصدر سابق ، ٣٣٨ ، ٣٨٥ .

(٦) ابن أبى زرع : مصدر سابق ، ص ٤٠١ ، السلاوى: الاستقصا ، ج ٣ ، ص ١٧٦ .

لقد انخفضت الأسعار عام (٧٣٨هـ / ١٣٣٨) فوسق القمح كان يباع بأربعين درهماً وحمل من قصب السكر يباع بثلاثة دراهم ، ورطل اللحم يباع بدرهماً وطائر الدجاج بثلاثة دراهم للرطل.^(١)

وبعد انتهاء وباء الطاعون والذي استمر ثلاثة أعوام بمدينة فاس حتى عام (٧٥١هـ / ١٣٥١م) بيع صاع الحنطة بعشرة دراهم وأربعين من الباكور بدرهماً.^(٢)

ويوضح لنا ابن بطوطة رخص سعر اللحم عام (٧٥٨هـ / ١٣٥٩م) حيث بيع ثمانية أواق من اللحم بدرهماً.^(٣) ويمرور ثمانية عشر أعوام على انتشار وباء الطاعون ارتفعت الأسعار مرة أخرى عام (٧٦٣هـ / ١٣٦٢-١٣٦٣م) فبيع صاع الحنطة بخسة عشر درهماً، وأصبح ثمن الباكور عشرين بدرهماً بعد أن كان أربعين بدرهماً.^(٤)

لقد تباينت الأسعار مع حدوث المجاعات والأوبئة والأمراض فمع استقرار الأحوال الداخلية استقرت الأسعار، وأصبحت قليلة أما إذا حدث الاضطرابات ارتفعت الأسعار وزادت داخل الأسواق . وكان المحتسب دوراً كبيراً في مراقبة الأسعار بالأسواق ومنع الزيادة عليها ومن خالف ذلك عوقب بما يراه من الأدب أو الإخراج من السوق .^(٥)

سادساً : الاحتكار :

الاحتكار هو شراء قوت البشر والبهائم وحبسه انتظاراً لغلاء سعره فالمحتكرون يعمدون إلى إخفاء البضائع وتخزينها حتى تنفد في السوق ، فيشتد الطلب عليها ويرتفع ثمنها وخاصة في أوقات المحن والكوارث ، وكانت هذه الظاهرة منتشرة في الأسواق .^(١)

فالاحتكار في الشريعة الإسلامية محرم ، فبائع الطعام ينتظر به غلاء الأسعار هو ظلم عام وصاحبه مذموم في الشرع ، قال الرسول (صلى الله عليه وسلم) من احتكر الطعام

(١) العمري: مصدر سابق ، ص ١٢٦ : ١٢٨ .

(٢) ابن عباد الرندي :الرسائل الكبرى، طبعة حجرية ، فاس ، ١٣٢ .

(٣) ابن بطوطة: مصدر سابق ، ص ٦٥٨ .

(٤) ابن عباد: الرسائل، ص ١٧٦ .

(٥) الوثنريسي : المعيار ج ٥ ، ص ٨٥ ، ج ٦ ، ص ٢٥٧ .

(٦) ابن بسام : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، حققه حسام الدين السامرائي ، المعارف ، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص ١٨ ، الشيرزى: نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، تحقيق السيد الباز العرينى ، بيروت ١٩٨١ م ، ص ١٢ ، محمد عمارة : مرجع سابق ، ص ٣٣ .

أربعين يوماً ثم تصدق به لم تكن صدقته كفارة لاحتكاره . (١)

ويقول يحيى بن عمر: " في المحتكرين: " إذا احتكروا الطعام ، وكان ذلك مضراً بالسوق ، أرى أن يباع عليهم أي يباع ما خزنوه من سلع ويكون لهم رأس مالهم والريح يتصدق به أدياً لهم وينهوا من ذلك ومن عاد ضرب وطيف به وسجن . (٢)

وأشار الونشريسي إلى وجود ظاهرة احتكار السلع بالأسواق ، فبعض التجار الجشعين كانوا يلجأون إلى احتكار الطعام في السوق فيؤدى إلى ارتفاع الأسعار والإضرار بالناس ، فقد أمر الفقهاء بعدم التسعير بالأسواق خصوصاً في أوقات الغلاء واحتياج الناس لهذه السلع . (٣)

وكان على المحتسب مراقبة الأسواق فإذا رأى أحداً يحتكر صنفاً من السلع ألزمه ببيعه حتى لا يرتفع سعره . (٤) ويرغم جهود المحتسب إلا أن هذه الجهود لم تمنع الاحتكار .

فقد عمل بعض التجار على احتكار السلع الوافدة عليهم من البداية قبل وصولها للأسواق وشرائها بأبخس الأثمان ، ويقومون ببيعها في الأسواق بأثمان مرتفعة لتحقيق أرباح كثيرة . (٥)

ويرى ابن عبد الرووف أنه لا يجوز احتكار السلع من زيت وعسل وزبيب وتين ، وأنهى الجزارون عن شراء الضحايا في زرائبها أيام عاشوراء من الجلابيين ، ثم يبعونها بعد انقضاء الموسم من الناس بالمرابحة مما يضر الناس ويزيد في أثمان الغنم . (٦)

(١) الونشريسي : المعيار ، ج ٦ ، ص ٤٢٥ . عز الدين موسى : النشاط الاقتصادي ، ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، كمال أبو مصطفى : جوانب من الحياة الاجتماعية ، ص ٧٣ ، سامية مسعد : أهمية كتب النوازل في كتابة التاريخ الاقتصادي لبلاد المغرب الاسلامي ، الونشريسي نمونجا ، ضمن ندوة التاريخ والقانون للقطاعات المعرفية والاهتمامات المشتركة سلسلة ندوات ٢٢ ، الجزء الأول كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، مكناس ، سنة ٢٠٠٩ ، ص ١١٧ .

(٢) ابن الأخوة: مصدر سابق، ص ٢٧ ، الشيرازي: نهاية الرتبة ، ص ١٢ .

(٣) يحيى بن عمر : أحكام السوق ، تحقيق محمود على مكي ضمن مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمطرد ، ١٩٥٦ هـ / ١٣٧٥ م ، العدد ١ ، ٢ ، للمجلد الرابع ، ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٤) نجاة باشا: مرجع سابق ص ٢٢ .

(٥) البرزلي : جامع مسائل الأحكام ج ٢ ، ص ١٥٧ .

(٦) ابن عبد الرووف : مرجع سابق ، ص ١٠٩ - ١١٠ .

وقد ساعدت الكوارث الطبيعية على نشاط حركة التجار المحنكرين فى الأسواق فهذه للظروف أدت إلى قيام التجار باحتكار المواد الأساسية الضرورية مما تزايد عليها الطلب وأدى لارتفاع أسعارها (١).

فعندما طلب من أبى الحسن المرزغى أبو الفضل محمد بن الخطيب صاحب خطة التركات وخطيب جامع القرويين ، زمن السلطان أبى الحسن المرينى تسديد ثلاثين ألف دينار ذهبية فقال " كان عندى زرع كثير معمولاً على إدخاره إلى سنة يرتفع فيها السعر فىوفى ثمنه بالمال وزيادة." (٢)

وقد حرص المرينيون على الحد من تأثير المجاعات والأزمات الاقتصادية التي كانت تستغل من قبل المحنكرين الذين كانوا يستغلون الناس أشبع استغلال بتخزين الطعام ورفع سعره. وللحد من تجاوزات هؤلاء المحنكرين كانت الدولة المرينية تفتح أبواب مخازن الغلال لتباع للناس بأسعار مناسبة ويتضح هذا حين تعرضت مدينة فاس لمجاعة عم ٧٢٤هـ/ ١٣٢٤م فحدث الغلاء وارتفعت الأسعار وللحد من هذا أمر السلطان أبو سعيد بفتح مخازن الغلال أمام العامة وكان المد من القمح يباع بأربعة دراهم فى الوقت الذى كان التجار يبيعون المد بخمسة عشر درهما (٣) وإذا كانت الكوارث والمجاعات تؤدي إلى ظهور ظاهرة الاحتكار فى الأسواق فإن حكام الدولة المرينية حدوا من جشع هؤلاء المحنكرين كما ذكرنا .

سابعاً: الضرائب والمكوس:

لم تكن الضرائب (٤) والمكوس أمر مستحدث فى فاس أيام المرينيين ، وإنما عرقتها الدول التي قامت فى بلاد المغرب قبل قبام المرينيين .

(١) عز الدين موسى: مرجع سابق، ص ٢٩٥

(٢) ابن مرزوق: مصدر سابق، ص ٢٢٣ - ٢٢٢ .

(٣) الوثنشريسى : المعيار جـ ٦ ، ص ٤٢٥

(٤) وذكرت كلمة الضرائب فى غالبية المصادر التاريخية تحت اسم القبالات أو المكوس ، فالمكس هو رسم يدفعه التجار والحرفيون فى الأسواق ، وقد اعتبر الفقهاء أن رسم المكس من الرسوم التي لا يجيزها الإسلام، وغير موجود فى الشريعة الإسلامية . للمزيد انظر صالح فياض أبو دياك : النظام المالى عند الحفصيين ، مجلة الدراسات الإسلامية ، العدد ٢١ - ٢٢ ، السنة السابعة ، اشبيلية للنشر والتوزيع ، دمشق، ١٩٨٦، ص ٩٢.

وقد اهتم المرينيون بالضرائب والمكوس ، وخصصوا لها ديواناً عرف بديوان المجابي، ويسمى صاحبه متولى المجابي ومهمته هي تحصيل الضرائب بمختلف أنواعها ومن ضمنها ضرائب الأسواق وكان له عمال يساعدونه في أداء مهمته .^(١)

وقد أشار الونشريسي إلى أن أسواق المغرب عرفت ضريبة تسمى مغارم الأسواق وكانت تجبي من التجار والباعة والصناع بالأسواق . وكان أصل وضعها عن اتفاق من أهل الحل والعقد قديماً لكون بيت المال عامراً أو قاصراً منها ، وأن تلك المغارم يجب حفظها وأن يولى لقبضها وتصريفها في مواضعها الثقات والأمناء.^(٢)

وقد عرف المغرب أنواعاً من الضرائب على الأسواق وتنقسم إلى نوعين المكوس والضرائب الجمركية فالمكوس كانت مطبقة منذ القرن السابع الهجري الثالث عشر الميلادي بالمغرب .^(٣)

وكانت خزينة الدولة تعتمد على الضرائب والمكوس التي تفرض على المعاملات التجارية وكانت الضرائب تحمل أسماء أخرى كالتقالات *^(٤)

(١) صالح فياض أبو دياك : مرجع سابق ، ص ٩٢

(٢) الونشريسي : المعيار ج ٥ ، ص ٣٢ .

(٣) إبراهيم سوقي أباطة : النظام الضريبي المغربي بين الماضي والحاضر ، مجلة المناهل - الرباط - المغرب ، العدد ٢ السنة الثانية ١٩٧٥ / ١٣٩٥ هـ ، ص ٣١٥ .

(٤) ابن الخطيب: الإحاطة ج ٢، ص ١٢٥ .

* القبالات: هي ضريبة تفرض على المبيعات في الأسواق، للمزيد أنظر صالح بن قربة، مرجع سابق، ص ١٩٩ . فالقبالة : هي كلمة عربية أي الكفالة أو الضمان والالتزام ، كما أطلقت على قيمة القبالة من النقود سواء كانت ذهباً أو فضة ، وانقسمت القبالات إلى نوعين القبالات العامة والقبالات الخاصة ، فالقبالات العامة كانت تفرض من قبل الدولة أو من يمثلها من ديوان القضاء فكان القاضي يزاول عمله في قبالة الحور والحوانيت والفنادق ، وقد كانت قبالات الضرائب جزء من القبالات العامة المفروضة على التجارة سواء الداخلية أو الخارجية ، أما القبالات الخاصة وهي بمعنى الكراء وشملت الأراضي الزراعية والفنادق ومعاصر الزيت والحوانيت وتنفق القبالة كل شهرين أو ثلاثة أو سنة حسب ظروف المستقبل . للمزيد المراكشي: وثائق المرابطون والموحدين ، تحقيق حسين مؤنس ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ١٩٩٧ ص ٤٥٩، ٤٥٨، صلاح أحمد عيد خليفة : القبالات في المغرب والاندلس ق ٣ - ٦ هـ / ٦ - ١٢ م وأصولها التشريعية وتداولها التاريخية، مجلة المؤرخ العربي، العدد الثامن، المجلد الأول، مارس ٢٠٠٠، ص ٥٢٥، ٥٥٣ .

وقد عرف نظام القبالة بنظام الالتزام ، وهو في الأصل ضريبة تدفع لبيت المال فكان يقصد بها الضرائب غير الشرعية ، وفرضت هذه الضريبة على أصحاب الحرف والصناعات والباعة والتجار بالأسواق ، وأصبحت موردا من الموارد الأساسية لخزينة الدولة. (١)

واستمر العمل بالقبالة والضريبة ، وشملت شتى الحرف والتجارات ، وكانت تتمثل في أن يتولى الجابي أو المتقبل التزام المال الموظف على الأسواق ، فيسلم المبلغ المطلوب للمخزن (بيت المال) على أن يؤخذ من التجار والحرفيين مبلغاً أكثر ارتفاعاً وعادة ما يقع تكليف أحد الحرفيين أو التجار لجمع المال وتسليمه للمتقبل. (٢)

وقد شددت الدولة في جباية القبالة واعتمدت على المتقبلين الذين أساءوا للناس في جبايتها وتحملت الدولة المربنية المسؤولة في معاناة الناس اذ عينت متقبلين قساة مفتريين . (٣) ففرضوا الضرائب والمغارم والمكوس بلا رحمة . (٤)

وتشير المصادر إلى أن شخصا تقبل القرسطون في السوق بسبعين دينارا فأغني منه وقام بتوسيع القبالة وشملت سوق الخضر بأربعمائة دينار وجمع من ذلك اموالا كثيرة. (٥)

كما كان يجلس عند أبواب المدينة فئة من العمال لجباية ضريبة تسمى مكس الباب. (٦) فهذه الرسوم أسهل الضرائب من حيث الجباية لان المدينة محاطة بأسوار عالية ولا يدخلها التجار إلا عن طريق الأبواب حيث يجبي منها الضرائب المفروضة عليهم . (٧) فالمتقبلين بهذه الأسواق كانوا لا يتركون شيئا يباع صغيرا أو كبيرا إلا أخذوا عليه قبالة حتى وصلوا إلى بيوت الفقراء وفرضوا عليهم القبالات ، فكانت مصدرا للغنى الفاحش والسريع . (٨)

(١) الوثرسي: المعيار جـ ٥ ، ص ٢٠٢ ، ٣١٢ .

(٢) هوبكنز: النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى ، ترجمة أمين توفيق الطيبي ، الدار المصرية للكتاب ليبيا وتونس ، ١٩٨٠ ، ص ٩٥ .

(٣) ابن عبدون : مصدر سابق ، ص ٣١ ، ٣٢ ، الوثرسي: المعيار جـ ٣ ، ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٤) ابن الخطيب : الإحاطة جـ ٢ ، ص ١٢٥ .

(٥) صالح فياض : مرجع سابق ، ص ٩٤ .

(٦) الوثرسي : المعيار جـ ٦ ، ص ١٥٢ .

(٧) هوبكنز : مرجع سابق ، ص ٩٢ .

(٨) صلاح احمد: مرجع سابق، ص ٥٤١ .

وقد انتشرت ضريبة تعرف باسم المكس أو حقوق الأرض ، وهي تفرض على الأماكن التي تشغلها بضائع التجار حين تطرح للبيع بالأسواق أو على نكاكينهم في الأسواق.^(١)

وقد وجدت ضريبة المكس التي تأخذ من التجار عند الانتقال من مدينة لأخرى وجامعها يعرف بأسم المكاس .^(٢)

لقد تم تخصيص أماكن خاصة منعزلة عن باقي المتاجر لكبار التجار بحيث يمكن لمستخلص الضرائب أن يتفاوضها في عين المكان . وقد كان هذا النظام مابين التأيد والرفض من قبل السلاطين المرينيين فالسلطان أبو سعيد (٧١٠-٧٣٢هـ/١٣١٠-١٣٣١م) أحل قبالة عامة تسمى الضمان محل جميع الضرائب .^(٣) وقام أبو الحسن المريني بالغاء معظم الضرائب وترك الزكوات والأعشار، ويلاحظ أن لفظ الضريبة كان متداولاً في هذا الوقت.^(٤)

كانت الضرائب والمكوس تؤدي نقدا ، وقد تستخلص أسلحة أو ثيابا أو سلع أخرى وتم إنشاء نظام ضرائب جديد في عهد أبي سعيد المريني ، فأصبح السكان يؤدون ضرائب اضافية الى جانب الاعشار والزكاة والجزية .^(٥)

وعمل المحتسب على مراقبة البضائع الواردة والصادرة للمدينة واستخلاص الواجبات الضريبية عليها ، سواء في مدخل المدينة أو داخل الأسواق ويخضع المحتسب في عمله لقاضى المدينة.^(٦)

(١) ابن خلدون: المقدمة ، ص ٢٥ .

(٢) صلاح احمد : مرجع سابق ، ص ٥٤٢ . هوبكنز : مرجع سابق ، ص ١١٥ .

(٣) ابن أبي زرع : الأبيس ، ص ٢٣٤ ، ليفي بروفنسال: محاضرات في أدب الأندلس وتاريخها ، ترجمة محمد عبد الهادي شعيرة ، مراجعة عبد الحميد العيادي ، القاهرة ١٩٥١ ، ص ٨٢ .

(٤) ابن مرزوق: المسند، ص ٢٣٤ ، محمد عيسى الحريري : مرجع سابق ، ص ٢٧٩ ، إبراهيم حركات : المغرب عبر التاريخ ج٢ ، ص ١٢٠ .

والجدير بالذكر ان الرسول (ص) كان أول من أصلح من هذا النظام وبين للناس حلاله وحرامه وسرعان ما تغير عن إطار الشرع بسبب المخالفات الفردية .

(٥) ابن خلدون: مصدر سابق ج٧ ، ص ٤٩٦ . .

(٦) ناصح محمد: جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب في العصر الوسيط ق ٦هـ - ١٢م نموذجا، ص ٤٤٩ .

أصبحت الضرائب الجمركية إحدى أهم المصادر المادية التي كانت تعول عليها السلطة المرينية لعظم نفقاتها المرتفعة ، خاصة وأنها من أسهل الضرائب التي يمكن الحصول عليها.^(١)

وكان للجمرك موظف واحد يجبي الرسوم التجارية ويؤدى ثلاثين ديناراً فى اليوم للخزينة الملكية ويقوم بوضع حراس وكتبة عند كل باب من أبواب المدينة ، ويتقاضى الضرائب على كل السلع التي تساق الى مكتب الجمرك مصحوبة بحارس ويتقاضى الحراس والكتبة مرتباً يقدر بحسب مقادير البضائع ، فالحراس كانوا أحياناً يذهبون إلى خارج المدينة لملاقة البغالة ، حتى لا يقوم هؤلاء بتهرب بعض الأشياء ليتهربوا من دفع الرسوم الخاصة بها ، وأذا اخفوا شيئاً دفعوا ضريبة الجمرك مضاعفة ، وتبلغ الرسوم العادية دينارين عن كل ما قيمته مائة دينار ، أما ما يتعلق بثمار الزروع التي كانت تجلب منها كميات كبيرة فيصل رسومها إلى ربع قيمتها ، ولا يدفع أي رسوم عن القمح والخشب والأبقار والدجاج .^(٢)

أما بالنسبة للأغنام المجلوبة إلى فاس كان يدفع عن كل خروف فى الميـلـخ رسماً مقداره درهمان فضلاً عن درهم للحاكم .^(٣)

لقد كانت مدينة فاس تجنى مبالغ طائلة من هذه الضرائب ، فحصيلـة الضرائب فى مدينة فاس فى العصر المريني بلغ مقدارها مائة وخمسين ألف دينار .^(٤)

ومما لا شك فيه أن هذه الضرائب قد ارهقت كاهل التجار داخل الأسواق بمدينة فاس، لذلك قام بعض سلاطين المرينيين بإلغاء معظم الضرائب كما فعل أبو الحسن المريني للمحافظة على الأسواق وقام بتعيين من يشرف على هذا النظام .

أي أن هناك محاولات من بعض سلاطين هذه الدولة لإصلاح النظام الضرائبى من أجل تخفيف الأعباء عن كاهل الباعة والمستهلكين.

بعد هذا العرض للمعاملات المالية والتجارية فى أسواق مدينة فاس ، جاء الدور للحديث عن الحياة الاجتماعية للعاملين فى أسواق مدينة فاس فى العصر المريني .

(١) الوزان: مصدر سابق، ص ٢٥٤ .

(٢) الوزان : مصدر سابق ، ص ٢٥١، ٢٥٠ ، إبراهيم حركات : الاقتصاد فى العصر المريني ، ص ١٣٨ .

(٣) مصطفى نشاط: ملاحظات حول المعاهدات التجارية المغربية فى العصر المريني الأول ، كلية الآداب ، الدار البيضاء ، ١٩٨٩ م / ١٤٠٩ هـ ، القسم الثاني ، ص ١٦١ .

(٤) ليفي بروفنسال: مرجع سابق ، ص ٨٢ .